مشروع الإدارة الذاتية الكردية في سورية

الواقع والمستقبل

إعداد :
عبدالرحيم سعيد | باحث غير مقيم

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

دراسة

كانون الأول/ ديسمبر 2021

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلّقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنيّة الواقعية الدقيقة.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات - 2021
www.jusoor.co

مقدمة

تُعتبر القضية الكردية من القضايا المركزية ذات التأثير الكبير في سورية، وتتجاوز تأثيراتها الحدود السورية إلى دول جوارها، وعلاقات هذه الدول مع الدول الكبرى، وتؤثر أيضاً على رسم السياسات الدولية، وطبيعة التحالُفات بين الدول.

أصبحت القضية الكردية في سورية بعد عام 2011 وبَدْء الحراك الشعبي السوري كحال مثيلاتها في العراق وتركيا وإيران أداةً لبعض الدول والتنظيمات للتدخل في سورية، ومحاولة فرض سياسات وإجراء تغييرات في الجغرافيا والسياسة السورية، كما تمّ استغلال الأكراد وقضيتهم من قِبل بعض الدول لتحقيق مكاسب على حساب دول أخرى من خلال دعم جهات كردية محددة.

يُعتبر المشروع الكردي على الصعيد الداخلي السوري من بين أكثر القضايا تعقيداً، والتي تستلزم حلاً سياسياً يُرضي جميع الأطراف كي لا يصبح في المستقبل مشكلة داخلية وثغرةً تفتح المجال للقوى الخارجية الإقليمية والدولية للتدخل في الشؤون السورية.

سنتناول في هذا البحث مستقبل مشروع الإدارة الذاتية في سورية، باعتباره المشروع الأبرز ضِمن الساحة الكردية، وسنحاول بالتحليل تصوُّر سيناريوهاته خلال السنوات القادمة، وكيف ستؤثر هذه السيناريوهات على المشهد السوري عموماً، وعلاقات سورية مع دول الجوار، وكيف ستتأثر العلاقات بين الدول الكبرى متأثرةً بمواقفها من مشروع الإدارة الذاتية. وتُعتبر معظم هذه الجوانب مهمة لأي باحث في الشأن السوري، ولأي قوة سياسية فاعلة في سورية، فمعرفتها تُسهّل التعامل مع القضية الكردية، ومراعاة التوازنات الدولية والإقليمية التي تتأثر بهذه القضية، ومحاولة التوفيق بين تلك الجهات ومصالحها، لاختيار أفضل طريق وحل للتعامل مع هذه القضية.

اعتمدنا في البحث على سرد تاريخ المشاريع الكردية في سورية دون استطراد في المعلومات التاريخية غير المهمة لبحثنا، وعلى تحليل الأسباب التي أدت لنشوئها، ونجاحها أو فشلها.

تمهيد

لا توجد إحصائية دقيقة لأعداد الأكراد في سورية، فالأرقام تتفاوت بين 1.5 – 2 مليون، ويرى بعض الأكراد أن العدد يتراوح بين 2 – 3 ملايين كردي، يتمركزون في منطقة الجزيرة السورية و"عين العرب/ كوباني" و"عفرين" شمالي محافظة حلب، مع تجمُّعات في بعض أحياء دمشق وحلب.

يعود تاريخ تأسيس أول حزب كردي منظَّم إلى عام 1957، الذي انطلق باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني في سورية، وانقسم الحزب على نفسه بعد سنتين تقريباً بسبب عوامل داخلية وخارجية ليصبح العدد أكثر من 3 أحزاب قبل نهاية ستينيات القرن الماضي. وتضاعف العدد بداية الثمانينيات حتى تسعينيات القرن الماضي. وبالإمكان اعتبار معظم الأحزاب الكردية التي وصل عددها لما يقارب خمسة عشر حزباً قبل عام 2011، باستثناء حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، امتداداً وانشقاقاً عن الحزب الأول الذي تأسَّس عام 1957.

بعد عام 2011 انقسم الأكراد في سورية بين معسكرين رئيسيْنِ؛ معسكر يقوده حزب الاتحاد الديمقراطي[1]، والذي تأسَّس عام 2003 في "جبال قنديل" من قِبل حزب العمال الكردستاني، وأسس حزب الاتحاد في 2011 حركة المجتمع الديمقراطي TEV_DEM التي أصبحت مظلة للمنظمات والأحزاب السياسية المقربة من الحزب[2]. وأسس أيضاً عام 2015 مجلس سورية الديمقراطي، وهو بمثابة تكتل سياسي سوري يجمع المقربين من حزب الاتحاد الديمقراطي في جميع أنحاء سورية، وليس في شمال وشرق سورية فقط[3]،

---

[1] حزب الاتحاد الديمقراطي: https://pydrojava.org/
[2] حركة المجتمع الديمقراطي: https://tev-dem.com/ar/
[3] مجلس سورية الديمقراطي: https://m-syria-d.com/

وعسكرياً يمثل هذا المعسكر وحدات حماية الشعب التي تأسست عام 2012[4]، وقوات سورية الديمقراطية التي تأسست عام 2015[5].

يقود المعسكر الآخر المجلس الوطني الكردي[6]، الذي تأسس في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2011 من عدد من الأحزاب الكردية المقربة من قيادة إقليم كردستان في العراق، ويمثله عسكرياً بيشمركة روج الموجودة في الإقليم[7]، وانضم المجلس عام 2013 إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ولا يزال جزءاً منه.

معظم المشاريع الكردية بعد عام 2011 نفذت من قِبل معسكر حزب الاتحاد الديمقراطي والأحزاب المرتبطة به والمقربة منه. أما المعسكر الآخر فقد اقتصرت مشاريعه على دعوات ومطالبات وبيانات، باستثناء وجود قوة عسكرية محسوبة عليه في إقليم كردستان باسم "بيشمركة روج"، والتي لا تزال خارج سورية.

الباب الأول: المشاريع الكردية في سورية

أولاً: المشروع الكردي في سورية قبل عام 2011

شارك الأكراد منذ بداية استقلال سورية عام 1948 وحتى استيلاء حزب البعث العربي الاشتراكي على الحكم عام 1963 في جميع الحكومات التي حكمت سورية بصفاتهم الفردية، وتقلدوا مناصب رفيعة في الدولة دون أن يكون انتماؤهم القومي سبباً في رفض مشاركتهم في الحكم من قِبل الشرائح الأخرى من السوريين، أو أن يكون انتماؤهم سبباً لتفضيل مصالحهم القومية على المصلحة الوطنية السورية[8]. فعلى سبيل المثال أصبح حسني الزعيم رئيساً للجمهورية السورية، وحظي بدعم شعبي واسع في بدايات تسلُّمه

---

[4] وحدات حماية الشعب: https://www.ypgrojava.org/arabic

[5] قوات سورية الديمقراطية: https://sdf-press.com/

[6] المجلس الوطني الكردي في سورية، الرابط : https://www.r-enks.net/

[7] لا يوجد أي موقع رسمي أو صفحة لبيشمركة روج، فهي تتبع فعلياً وزارة البيشمركة في إقليم كردستان.

[8] لا يعني هذا أنه لم تكن هناك مطالبات من قِبل بعض الأكراد بمنحهم حقوقاً قومية وسياسية في سورية، ولكنها لم تكن على نطاق شعبي واسع.

للسلطة بعد الانقلاب، وفوزي السلو الذي ترأس الجمهورية السورية بين عامَيْ 1951 – 1953، ومحسن البرازي الذي كان رئيساً للوزراء أثناء حكم حسني الزعيم[9].

اقتصرت مطالبات بعض وُجهاء العشائر الكردية للفرنسيين قبل الاستقلال على المطالبة بمنح الأكراد حكماً ذاتياً ضِمن مناطقهم، الأمر الذي رفضه وُجهاء آخرون، وأصروا على البقاء مرتبطين مع الحكومة المركزية في دمشق[10].

كانت سيطرة حزب البعث على الحكم في سورية نقطة تحوُّل في تاريخ الأكراد في سورية، فقد أصبحوا محرومين من تقلُّد أيّ منصب رفيع في الدولة بعد أن استأثر حزب البعث بقيادة الدولة والمجتمع، ولأن الأكراد لم يكونوا منخرطين ضِمن صفوف حزب البعث باعتباره حزباً قومياً عروبياً فإن ذلك زاد المسافة بينهم وبين المشاركة في حكم البلاد أيضاً، ومع ازدياد سطوة حزب البعث في سورية زاد الحزب من مشاريعه الاستثنائية بحق الأكراد السوريين، ففي عام 1974 تم تطبيق مشروع الحزام العربي[11]، وهو ما يتم تسميته بمشروع الاستصلاح الزراعي حيث تم مصادرة آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية من الأكراد ومنحها لعوائل استُقدمت من ريف الرقة وحلب. وطبق الحزب مشروع الإحصاء الاستثنائي الذي حرم آلاف الأكراد من الجنسية السورية وبقوا بدون جنسية ومحرومين من حقوق المواطنة[12]، والبعض منهم أصبح محروماً حتى من التعليم[13]. بالإضافة لمنع الأكراد من التطوع في الجيش السوري، ومنع تعلُّم اللغة الكردية والنشر بها، بل وحتى التكلم بها في دوائر الدولة. كل هذه المشاريع جعلت الأكراد يحسون بأنهم يتعرضون للظلم

---

[9] الزعماء الأكراد الذين حكموا سورية - زووم كورد، قناة تلفزيون أورينت على اليوتيوب، 2/8/2018: https://bit.ly/3gbIhUo

[10] خيارات أكراد سورية وسط العاصفة الإقليمية، مركز أورينت فيجن، 31/10/2015: https://bit.ly/3z3s6jo

[11] د. آزاد علي، الحزام العربي في الجزيرة السورية، مركز "روداو" للدراسات، 24/6/2021: https://bit.ly/37RzbHP

[12] عشر حقائق حول إحصاء الحسكة الاستثنائي في العام 1962، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة الاجتماعية، سورية، 4/10/2019: https://bit.ly/3ggwmo9

أيضاً: سعيد قاسم، مكتومو قيد وأجانب الحسكة: الذكرى 56 لـ"الإحصاء الاستثنائي"، المدن 5/10/2018: https://bit.ly/3CXEh3q

[13] ينقسم مجردو الجنسية إلى قسمين وهم الأجانب ويملكون ورقة حمراء تثبت هويتهم الشخصية، والقسم الثاني هم مكتومو القيد، وهم لا يملكون أي ثبوتيات ولا يتم تسجيلهم في دوائر النفوس (السجلات المدنية) وهم محرومون من التعليم الجامعي.

بسبب انتمائهم القومي وليس لأنهم سوريون فقط، فأصبحت الأحزاب الكردية تنشط بين الأكراد، وأصبح سقف المطالب الكردية يرتفع شيئاً فشيئاً.

يمكن اعتبار ممارسات حزب البعث العامل الأكبر في تنامي الشعور القومي الكردي في سورية، وتفكير الأكراد بالحصول على حالة سياسية استثنائية في سورية تحميهم من ممارسات السلطة.

تجدر الإشارة هنا أن علاقات النظام السوري الجيدة مع الأحزاب الكردستانية في العراق، رداً على خلافات نظام حافظ الأسد مع نظام صدام حسين حينها، شكلت سبباً في تخفيف الضغط على فروع تلك الأحزاب الكردية في سورية أيضاً[14]، ولكن دون السماح لهم بالعمل العلني، كما استخدم النظام حزب العمال الكردستاني كأداة ضغط على تركيا، واستقبل قائد الحزب عبد الله أوجلان في دمشق، وافتتح له معسكرات في لبنان.

لم تطالب الأحزاب الكردية منذ نشأتها حتى عام 2011 على الرغم من المشاريع الاستثنائية التي طبقها حزب البعث عليهم بأكثر من الاعتراف بالقومية الكردية كثاني قومية في سورية، ومنح حقوق ثقافية للكرد كالسماح بتعليم اللغة الكردية والنشر بها، وإزالة المراسيم والمشاريع الاستثنائية التي طُبِّقت على الأكراد من قِبل حزب البعث، كالإحصاء الاستثنائي والحزام العربي. وتعود أسباب عدم رفع سقف هذه المطالب إلى القبضة الأمنية الشديدة للنظام التي كان يخشاها الأكراد مثل غيرهم من السوريين، وعدم تشجيعهم من قِبل الأحزاب الكردستانية التي كانت على علاقات جيدة مع النظام السوري، سواء أحزاب إقليم كردستان العراق، أو حزب العمال الكردستاني.

[14] كان للنظام السوري علاقات جيدة مع معظم الأحزاب الكردية في إقليم كردستان باعتبارهم جزءاً من المعارضة العراقية، وسمح لهم بافتتاح مكاتب في دمشق، بسبب علاقات النظام السيئة وخلافاته مع نظام صدام حسين.

ثانياً: المشاريع الكردية في سورية بعد عام 2011

كان الحراك الشعبي السوري عام 2011 سبباً في حصول تغيُّرات وتحوُّلات كبيرة في سورية، ولم يكن الأكراد استثناءً، والذين كانوا على استعداد لرفع سقف مطالبهم متأثرين بعدة عوامل أبرزها الأثر النفسي الذي خلفه حزب البعث بمشاريعه العنصرية في سورية، مما تسبب بخلق خوف لدى الأكراد من أي نظام سياسي في سورية سواء من المعارضة أو الموالاة، والتأثر كذلك بتجربة إقليم كردستان العراق التي يراها عدد كبير من الأكراد في سورية تجربة مميزة في مسيرة الأكراد عموماً، وانفتاح الأبواب أمام الأكراد للتواصل مع القوى الكبرى دون الخوف من قبضة النظام الأمنية.

شارك الأكراد في الاحتجاجات الشعبية ضد النظام السوري منذ بدايتها، ولعدم رغبة النظام في التصعيد في المناطق الكردية، ورغبته إظهار الاحتجاجات على أنها طائفية (يقودها السُّنة فقط) فقد حاول التواصل مع الأحزاب الكردية، وعقد لقاءات مع شخصيات كردية، ومنح الجنسية لآلاف الأكراد المحرومين منها، وألغى بعض القرارات مثل القرار 49 الخاص بالملكية العقارية، ومع ذلك كانت الأحزاب الكردية متخوفة من أي اتفاق مع النظام بسبب الرفض الشعبي الكردي مع بداية اندلاع الاحتجاجات وضبابية مصير النظام السوري الذي كان في مرحلة معينة مهدَّداً بالسقوط لولا تدخُّل روسيا عام 2015.

وافق حزب الاتحاد الديمقراطي على التنسيق مع النظام بعد وساطة إيرانية بين النظام وقيادات الحزب في "قنديل"، فبدأ كوادر الحزب بدخول سورية عَبْر الحدود العراقية، وبدؤوا بالتواصل مع قواعدهم الجماهيرية التي كانوا ممنوعين من التواصل معها منذ عام 1999.

استغلت الأحزاب الكردية إهمال النظام للمناطق الكردية بالعمل بشكل علني وإنشاء أجسام كردية موحدة بعد أن كانت الانشقاقات الداخلية عنواناً واضحاً لنشاط الأحزاب الكردية في سورية.

فكان أول جسم/ ائتلاف سياسي للكرد السوريين هو المجلس الوطني الكردي في سورية الذي تأسس في أيلول/ سبتمبر 2011 من قِبل بعض الأحزاب الكردية، ولم يشارك في هذا الائتلاف حزب الاتحاد الديمقراطي.

أسس حزب الاتحاد الديمقراطي في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه مجلس شعب غربي كردستان، وكان بمثابة مظلة جامعة للأحزاب والتنظيمات المقربة من حزب الاتحاد الديمقراطي، وتحول لاحقاً إلى حركة المجتمع الديمقراطي، وبعدها أسس الحزب تنظيماً عسكرياً باسم وحدات حماية الشعب YPG، وبنى مؤسسات خدمية واجتماعية قبل أن يبدأ فعلياً بإعلان مشاريع إدارية، وسياسية أثّرت على السياسة والجغرافيا السورية حتى اليوم. وكانت أولى المشاريع التي أعلن عنها الحزب هي الإدارة الذاتية الديمقراطية، وأعلن بعد ثلاث سنوات تقريباً عن مشروع الفيدرالية الذي انتهى في مراحل تطبيقه الأخيرة بعد عامين من الإعلان عنه تقريباً، وبعدها أعلن الحزب مشروع الإدارة الذاتية في شمال وشرق سورية.

1. الإدارة الذاتية

أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي وحركة المجتمع الديمقراطي مع بعض الأحزاب المقربة منه مشروع "الإدارة الذاتية الديمقراطية المؤقتة" في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2013، وفي كانون الثاني/ يناير 2014 أعلنت هذه الإدارة عن تأسيس ثلاثة مجالس تشريعية وتنفيذية في ثلاث مناطق أسمتها كانتونات/ مقاطعات وهي "الجزيرة" و"كوباني" (عين العرب) و"عفرين"، وبدأت تلك المجالس بعملها في إدارة هذه المناطق، ولكنها اقتصرت على إدارة بعض الخدمات بالتنسيق مع مؤسسات النظام، وتدريجياً أصبحت مؤسسات النظام شكلية ومؤسسات الإدارة الذاتية هي الفاعلة، ولا سيما بعد إنتاج النفط وتكريره وتوفير المحروقات الأساسية للمنطقة، ودخول المنظمات الدولية وتنفيذها للمشاريع الخدمية والبِنْية التحتية بالتنسيق مع الإدارة الذاتية.

تم إعلان الإدارة الذاتية بداية في مناطق ذات غالبية كردية، لكنها توسّعت تدريجياً لتشمل مناطق ذات غالبية عربية مع سيطرة قوات سورية الديمقراطية، وعمادها وحدات حماية الشعب الكردية، بدعم أمريكي، على مساحات شاسعة كانت تحت حكم تنظيم "داعش".

لم يعارض النظام السوري تأسيس الإدارة الذاتية بسبب العلاقات الجيدة والتنسيق العسكري بين الطرفين سواء في الجزيرة أو ريف حلب.

لم تحقق الإدارة الذاتية أي منجزات جديدة على المستوى الخدمي أو الإداري، سوى الحفاظ على مؤسسات النظام في مناطق سيطرتها من الانهيار، وعسكرياً تمكنت من السيطرة على مساحات كبيرة بالتعاون مع النظام بين عامَيْ 2012 - 2015، وكذلك بالتعاون مع التحالف الدولي منذ عام 2014 وحتى اليوم. أما اقتصادياً فقد استثمرت آبار النفط والغاز، وافتتحت معبر "سيمالكا" مع إقليم كردستان العراق، بالإضافة لإدارة معابر التهريب مع العراق وتركيا، وحققت من كل هذا مكاسب اقتصادية كبيرة، من الصعب تقديرها بأرقام حقيقية بسبب الغياب الكامل للشفافية وعدم وضوح كيفية صرفها[15].

عموماً يمكن القول بأن الإدارة الذاتية أخفقت في تحقيق أهدافها التي أعلنت من أجلها، فهي لم تتمكن منذ عام 2013 وحتى اليوم من تأمين خدمات حقيقية للسكان، فمصادر الطاقة التي كانت موجودة سابقاً لا تزال تعمل وبأقل من طاقتها وإنتاجيتها، ولم تستطع الإدارة حتى اليوم تأمين مصادر أخرى لتأمين الطاقة، كما لم تتمكن من تأمين مصادر جديدة لمياه الشرب غير التي كانت موجودة سابقاً.

وعسكرياً، لم يتم ملاحظة وجود أي تطوُّر تقني في وحدات حماية الشعب أو قوات سورية الديمقراطية، سوى التركيز على زيادة عدد المتطوعين، دون التركيز على النوعية، وقد

[15] تبلغ إيرادات الإدارة الذاتية مئات ملايين الدولارات من استثمار النفط، والغاز، والمعابر، والضرائب على السيارات، والمواد الغذائية، ومواد البناء، بالإضافة لاحتكار تجارة بعض المواد مثل حديد البناء والأسمنت والحديد الصناعي وبعض المواد الغذائية مثل سكر الشاي.

خسرت تلك القوات مناطق مهمة من الجغرافيا التي كانت تسيطر عليها مثل "عفرين" و"رأس العين" و"تل أبيض".

واقتصادياً، رغم المبالغ الضخمة التي يتم جَنْيها من النفط والغاز والضرائب والمعابر إلا أن المنطقة لم تشهد استثمارات كبيرة مقارنة مع حجم الإيرادات، وتُعتبر المنظمات الإنسانية الدولية أهم مصدر لتأمين الخدمات في شمال وشرق سورية، وهو مصدر مُهدَّد بالتوقف في أي لحظة بسبب تبعيتها لسياسات الدول المُموِّلة لها.

2. الفيدرالية

في آذار/ مارس عام 2016، أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي ومجلس سورية الديمقراطية، مع بعض الأحزاب والشخصيات المقربة من الحزب مشروع "فيدرالية روج آفا - شمال سورية"، وهو مشروع يعني جعل مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية إقليماً فيدرالياً ضِمن سورية، ولم تكن "منبج" و"الرقة" و"دير الزور" في ذلك الوقت تحت سيطرة قوات سورية الديمقراطية، ولكن حضر بعض الأشخاص كممثلين عن تلك المناطق، وتم في الاجتماع الأول تأسيس المجلس التأسيسي للنظام الفيدرالي، وتعيين منصور السلوم (عربي)، وهدية يوسف (كردية) كرئاسة مشتركة للمجلس.

ألغى المجلس التأسيسي في اجتماعه الذي عُقد في كانون الثاني/ ديسمبر 2016 مصطلح "روج آفا" من التسمية، واعتمد تسمية المشروع باسم "فيدرالية شمال سورية"، وأعلن عن تقسيمات إدارية جديدة لتطبيق الفيدرالية على الأرض، كما أعلن في نفس الاجتماع عن إجراء انتخابات محلية وبرلمانية خاصة بمشروع الفيدرالية، وعلى ثلاث مراحل، وتم تقسيم المنطقة لثلاثة أقاليم، هي "الجزيرة" و"الفرات" و"عفرين"، وكل إقليم يتضمن مقاطعتين.

ولم تتضمن حينها تقسيمات الفيدرالية "منبج" و"الرقة"، بسبب حداثة سيطرة قوات سورية الديمقراطية عليها، وكذلك "دير الزور" لأنّها كانت لا تزال تحت سيطرة "داعش".

وتضمنت الإجراءات التنفيذية إجراء 3 جولات انتخابية، الأولى لانتخاب لجان الأحياء، والثانية لانتخاب مجالس المدن والمقاطعات، والثالثة لانتخاب المؤتمر العامّ (مؤتمر الشعوب).

وبالفعل تم إجراء انتخابات المرحلتين الأولى بتاريخ 22 أيلول/ سبتمبر 2017 لانتخاب "الكومينات"، والثانية في كانون الأول/ ديسمبر 2017[16]، ولكن العملية العسكرية التركية في "عفرين" أوقفت إجراء الجولة الثالثة، وعملياً أنهت مشروع الفيدرالية.

النظام السوري رفض المشروع واعتبره محاولة للتقسيم، وكذلك تركيا والمعارضة السورية[17] والمجلس الوطني الكردي الذي اعتبره خطوة انفرادية في تحديد مصير المنطقة[18]. والتغير في موقف النظام عائد إلى أن مشروع الفيدرالية لم يكن بالتنسيق معه، وذلك بسبب خلافات بين الطرفين متعلقة بتعاوُن قوات سورية الديمقراطية مع التحالف الدولي وأمريكا.

لم يتمكن مشروع الفيدرالية من تحقيق أي هدف من أهدافه السياسية والجغرافية بسبب ضخامة هذه الأهداف عملياً، وعدم توفُّر الشروط الموضوعية لنجاح مثل هذا المشروع الذي يحتاج لاعتراف من الحكومة المركزية، وكذلك اعتراف من الدول الفاعلة في سورية، وهو ما لم يكن متوفراً في المشروع، والرفض التركي الذي ترجم عملياً بعملية عسكرية في "عفرين" في كانون الأول/ يناير 2018، ويضاف إلى ذلك أن السكان المحليين - وخاصة العرب- كانوا متخوِّفين من أن تكون هذه الفيدرالية خطوة نحو الانفصال والتقسيم وهو ما عبروا عنها بصراحة خلال اجتماعات المجلس التأسيسي للفيدرالية[19]، وهو السبب في إلغاء مصطلح (روج آفا) من التسمية في المؤتمر الثاني للمجلس التأسيسي،

---

[16] الجزيرة، أكراد سورية ينظمون انتخابات والائتلاف السوري يندد، "الجزيرة نت"، 22/9/2017: https://bit.ly/3AMnuhY

[17] سورية: النظام والمعارضة "يتفقان" على رفض النظام الفيدرالي الكردي، "فرانس 24"، 17/3/2016: https://bit.ly/3j08Nld

[18] المجلس الوطني الكردي يرفض أي فيدرالية من طرف واحد في سورية، "العربي الجديد"، 21/9/2017: https://bit.ly/3j0cAPx

[19] عام 2016 تواصل الباحث مع أحد المشاركين من العرب في الاجتماع التأسيسي وعبَّر عن مخاوفه بشكل صريح، وكشف أنهم عبَّروا عنها خلال الاجتماع أيضاً.

ولكن إلغاء مصطلح (روج آفا) من التسمية لم يكن كافياً لطمأنة العرب بأن المشروع سوري وبعيد عن أجندات خارجية.

كما أن التركيبة الديموغرافية للمنطقة لم تكن مساعدة بالدرجة الكافية لتطبيق هذا المشروع فالمناطق الكردية في سورية هي مناطق حدودية مع تركيا والعراق، وتتوسطها مناطق ذات غالبية عربية، أي أنها غير متصلة جغرافياً بالدرجة التي تمكنها من تأسيس إقليم فيدرالي على أساس قومي.

كانت العملية العسكرية التركية في عفرين، وعدم قدرة حركة المجتمع الديمقراطي على إقناع السكان المحليين بمشروع الفيدرالية، وكثرة الانتقادات للحركة بالتفرد بالحكم والإدارة، سبباً في حصول تغييرات يمكن وصفها بالشكلية، حيث منحت حركة المجتمع الديمقراطي صلاحياتها السياسية لمجلس سورية الديمقراطية، والذي أعلن بدوره عن مشروع جديد باسم (الإدارة الذاتية في شمال وشرق سورية).

3. الإدارة الذاتية في شمال وشرق سورية

أعلن مجلس سورية الديمقراطية في مؤتمره الثالث الذي انعقد في تموز/ يوليو 2018 تبنِّيه مشروعاً إدارياً جديداً باسم "الإدارة الذاتية في شمال شرق سورية"، وقررت حركة المجتمع الديمقراطي التي كانت منذ عام 2011 تدير وتشرف على تنفيذ المشاريع السياسية والاقتصادية في مناطق قوات سورية الديمقراطية الابتعاد عن المجال السياسي ومنح صلاحياتها لمجلس سورية الديمقراطية الذي تأسس عام 2015 بدعم من الحركة نفسها، وأعلنت الحركة رسمياً في مؤتمرها الثالث الذي انعقد في آب/ أغسطس 2018 تخليها عن الميدان السياسي ومنح صلاحياتها لمجلس سورية الديمقراطية[20].

[20] في مؤتمرها الثالث: تحوُّل جذري وكبير في بِنْية حركة المجتمع الديمقراطي صاحبة مشروع الإدارة الذاتية، الحل السوري، 28/8/2018: https://7al.net/?p=98102

ولكن عملية تبادُل الأدوار هذه تُشبه عملية تبادل الأدوار بين الأب وابنه، ولم تكن سوى تغييرات شكلية في جسم الإدارة، فقيادات مجلس سورية الديمقراطية معظمهم كانوا قيادات سابقة في حركة المجتمع الديمقراطي، ولا تزال معظم الهيئات والمؤسسات تابعة لسلطة الكادر الذي كان يتم تنصيبه من قِبل حركة المجتمع الديمقراطي.

أعلن مجلس سورية الديمقراطية في أيلول/ سبتمبر 2018 بشكل رسمي عن تأسيس مشروع الإدارة الذاتية في شمال وشرق سورية، والتي ستكون بمثابة إدارة جامعة لمناطق وإدارات إقليم الجزيرة، وإقليم الفرات، وإقليم عفرين، وإقليم الرقة، ومنبج، ودير الزور، وتم تأسيس مجلس عامّ (بمثابة البرلمان) ومجلس تنفيذي (بمثابة مجلس الوزراء)، كان مقرهما مدينة "عين عيسى"، ولكنهما انتقلا إلى مدينة الرقة بعد عملية "نبع السلام" التركية. وكان إعلان الإدارة الذاتية في شمال وشرق سورية بمثابة الإعلان عن انتهاء مشروع الفيدرالية.

هذا المشروع ما زال قائماً ويدير عَبْر مؤسساته مناطق شمال وشرق سورية، ولكنه لا يختلف فعلياً عن مشروع الإدارة الذاتية الأول الذي تم الإعلان عنه عام 2013 باستثناء توسيع الرقعة الجغرافية، واختلاف التسميات، فلا تزال القرارات الفعلية بيد كوادر حزب الاتحاد الديمقراطي، ولا تزال الخدمات تعتمد بالدرجة الأولى على تمويل المنظمات الإنسانية الدولية العاملة في المنطقة، والإدارة الذاتية تقوم بدور المنسق لهذه المنظمات ومشاريعها.

لا تزال الكثير من القرارات ضِمن مؤسسات وهيئات الإدارة الذاتية تتأثر بضغوطات من حزب العمال الكردستاني، ولا سيما بعد بَدْء الحوار "الكردي – الكردي"، ومطالبات

المجلس الوطني الكردي بإبعاد كوادر حزب العمال الكردستاني عن مراكز القرار، ولكن يبدو أن الأخير يُصِرّ على إبقاء كافة المناصب الرئيسية بيده[21].

لا تنظر الإدارة الذاتية لنفسها على أنها مشروع كردي، وتعتبر نفسها مشروعاً يمثل جميع مكونات المنطقة (عرب، كرد، سريان)، ولكن مَن يقودها فعلياً هم الأكراد، فمعظم الكوادر الذين يقودون الإدارة الذاتية بصفة مستشارين أو نواب هم كرد، ومن الصعب الاقتناع بأن الإدارة الذاتية مشروع يمثل كافة مكونات شمال وشرق سورية اثنيّاً وسياسيّاً، فمن يتحكم به هو طرف سياسي واحد متمثل بحزبِ الاتحادِ الديمقراطيّ والمرتبطين به على وجه التحديد، فالطرف الكردي الآخر مغيَّب تماماً عن العملية السياسية. على سبيل المثال رئيس مجلس دير الزور المدني لديه مستشار من كوادر حزب الاتحاد الديمقراطي، وهو مَن يقود المجلس فعلياً، وكذلك باقي الهيئات والمجالس سواء في المناطق العربية أو الكردية.

لم تتغير المواقف الدولية، والقوى المحلية من هذا المشروع مقارنة مع مواقفهم من مشروع الفيدرالية، فالنظام يرى أن هذا المشروع يستهدف وحدة سورية[22]، مع أنه بقي صامتاً عندما تم إعلان الإدارة الذاتية لأول مرة عام 2013. وكذلك تركيا والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية يجدان المشروع يستهدف وحدة سورية، ويطالبان الدول بإيقاف الدعم عنه[23]. أما روسيا والولايات المتحدة فموقفهما متشابه إلى حد ما، فالطرفان يحاولان عدم إبداء موقف سياسي واضح من الإدارة الذاتية كشكل إداري، ولكن روسيا لا تتوانى عن تحذير الأكراد من خطر التأثر بالنزعات الانفصالية، وتدعوهم

---

[21] "العمال الكردستاني" يوجّه "PYD" إلى تشديد قبضته على مؤسسات "الإدارة الذاتية"، "تلفزيون سوريا"، 3/8/2021: https://www.syria.tv/123963

[22] الخارجية: ما يسمى بـ(الحكم الذاتي) مجرد مشاريع تهدف إلى إضعاف سورية، وكالة "سانا"، 22/7/2021: http://sana.sy/?p=1437841

[23] نرفض أي استهداف لوحدة سورية ونطالب بوقف أي دعم لميليشيات الـ pkk، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، 20/7/2021: https://bit.ly/3z7uGET

للحوار مع النظام للوصول لاتفاقات مشتركة[24]، بينما أمريكا تتحاشى أي اتهام للإدارة الذاتية بالانفصال، وهذا الصمت يُشكِّل حتى الآن خلافاً بين أنقرة وواشنطن[25].

ثالثاً: عسكريّاً

1. العلاقة مع حزب العمال الكردستاني والبيشمركة قبل 2011

لم يكن لأكراد سورية أي نشاط عسكري قبل عام 2011 سوى العمل العسكري ضِمن صفوف البيشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق، ولكن هذا الحزب لم يكن يطمع كثيراً بتطويع أكراد سورية عسكرياً ضِمن صفوفه، وبقي التطوع محصوراً بحالات فردية، ولكن الدعم الاقتصادي للبيشمركة من قِبل أكراد سورية كان كبيراً حتى في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية عام 1991.

النشاط العسكري الكبير لأكراد سورية كان مع حزب العمال الكردستاني، والذي بدأ منذ عام 1984 عندما أعلن حزب العمال الكردستاني العمل العسكري ضد تركيا، وذلك بعد مؤتمره الثاني الذي عُقد في سورية، وبسبب العلاقات الجيدة بين الحزب ونظام حافظ الأسد فقد سمح الأخير للحزب بالعمل بحرية ضِمن المناطق الكردية في سورية، والعمل على تطويع آلاف الشباب الذين قاتلوا مع حزب العمال الكردستاني في تركيا و"جبال قنديل" بإقليم كردستان العراق، وبحسب بعض المصادر فإن أكراد سورية يُشكِّلون نحو ثلث قوة حزب العمال الكردستاني البشرية[26]، ومن المستبعَد وجود خطأ في هذا التقدير، خاصة أن قوة الحزب البشرية في تسعينيات القرن الماضي وحتى بداية القرن الواحد والعشرين اعتمدت بشكل كبير على أكراد سورية، وهؤلاء كانوا البذرة التي اعتمد عليها

---

[24] لافروف: على أكراد سورية إبداء استقلاليتهم واهتمامهم بالحوار مع دمشق، "روسيا اليوم"، 2/7/2021: https://ar.rt.com/qqrq

[25] الخارجية الأمريكية: الخلاف بين أنقرة وواشنطن حول "قسد" مستمر ولا تفاهُم حتى الآن، "نورث برس"، 21/7/2021: https://npasyria.com/74259/

[26] أحمد عبد الحافظ فواز، مستقبل أكراد سورية ما بين التحالفات الإقليمية والتوازنات الدولية، "مركز دراسات الوحدة العربية"، https://bit.ly/37VyIV3

الحزب لاحقاً في تأسيس قوة عسكرية خاصة بسورية، ومرة أخرى بالتنسيق مع نظام الأسد الابن بعد عام 2011.

2. وحدات حماية الشعب

أسس حزب الاتحاد الديمقراطي وحدات حماية الشعب عام 2012، وشكّل عناصر حزب العمال الكردستاني من الأكراد السوريين وكرد تركيا اللبنة الأساسية لهذا التنظيم العسكري، وسمح النظام بعد ما يقارب الشهرين من بداية الحراك الشعبي للحزب بالتحرك بسهولة بين العراق وسورية ونقل المقاتلين بين الطرفين.

كانت معارك "رأس العين" عام 2012 ضد فصائل المعارضة السورية أولى المعارك التي خاضتها وحدات حماية الشعب في المنطقة، ولاحقاً امتدت أعمالها العسكرية لتشمل محافظة حلب ومناطق أخرى، ومعظم معاركها في البدايات كانت مع فصائل المعارضة و"جبهة النصرة" و"حركة أحرار الشام".

كان هناك تنسيق وتعاوُن واضح بين وحدات حماية الشعب والنظام في محافظة "الحسكة" و"حلب" بين عامَيْ 2014- 2015، وبعد تأسيس قوات سورية الديمقراطية خفف النظام من تعاوُنه مع وحدات حماية الشعب في محافظة الحسكة، ولكن بقي الطرفان على تعاوُن في محافظة حلب[27]، لأن نشاط التحالف الدولي كان مقتصراً على مناطق سيطرة تنظيم "داعش"، وبالتالي كانت مدينة "حلب" و"عفرين" ومناطق سيطرة المعارضة خارج نطاق دعم التحالف.

ازداد عدد متطوعي وحدات حماية الشعب بعد سيطرتها بشكل كامل على مدينة "رأس العين" في تموز/ يوليو 2013، وكان الانضمام مقتصراً على الأكراد بنسبة تتجاوز الـ90 % في البدايات. ولأنها كانت تُعتبر أول جسم عسكري كردي علني في سورية، فقد تحمس

---

[27] فابريس بالوتش، القوات الكردية تدعم الأسد في حلب، "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى"، 29/7/2016: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alqwat-alkrdyt-tdm-alasd-fy-hlb

الكثير من الشباب الأكراد للانضمام لهذه القوة العسكرية، وخاصة أنها كانت تعزف على الوتر القومي الكردي، وحماية الأكراد من "المتطرفين القوميين والدينيين" ولا سيما أثناء معارك "رأس العين" ومعارك ريف حلب.

ازداد عدد العرب بين وحدات حماية الشعب مع سيطرة الوحدات على مناطق عربية مثل "تل حميس" و"تل براك" ومناطق أخرى.

كان تأسيس قوات سورية الديمقراطية الخطوة الأكثر فائدة لوحدات حماية الشعب والإدارة الذاتية، ونقطة تحوُّل من ناحية انضمام العرب بأعداد كبيرة والدعم العسكري والمادي من قِبل التحالف الدولي ضد "داعش".

3. قوات سورية الديمقراطية

تأسست قوات سورية الديمقراطية في خريف 2015 كشريك لقوات التحالف الدولي ضد "داعش" على الأرض، وبقيادة وحدات حماية الشعب باعتبار أنها كانت القوة الوحيدة المدرَّبة عسكرياً في المنطقة، والوحيدة التي قبلت أن تقاتل "داعش" فقط، وليس "داعش" والنظام كما كانت تطلب فصائل المعارضة من التحالف الذي كان يشترط عليها حصر معركتها في محاربة الإرهاب المتمثل بداعش.

إن الأيديولوجية العلمانية اليسارية لوحدات حماية الشعب كانت عاملاً مشجِّعاً للولايات المتحدة لإغداق الدعم والاعتماد عليها، خشية من دَعْم التنظيمات ذات الخلفية الإسلامية، ومع سيطرة القوة الجديدة على ريف الرقة ومناطق من ريف حلب والحسكة ازداد معها بشكل كبير انضمام العرب لهذه القوة، ولا سيما بعد تخصيص رواتب شهرية للعناصر، وتخصيص مساعدات غذائية لهم سواء من قِبل الإدارة الذاتية، أو المنظمات الإنسانية العاملة في المنطقة.

شكل اعتماد التحالف الدولي على قوات سورية الديمقراطية في قتال "داعش" مصدر القوة الرئيسي لها، وهو العامل الأقوى لتماسُكها داخلياً وخارجياً، فأبناء العشائر العربية

يشكِّلون حالياً الغالبية العددية في هذه القوة، ولولا دعم التحالف مادياً وعسكرياً ما كانت الإدارة الذاتية وقوات سورية الديمقراطية قادرة على تغطية هذه التكاليف الباهظة للعمليات العسكرية التي شاركت فيها والتي بلغت 5 مليارات دولار في سورية والعراق[28].

4. بيشمركة روج

تأسَّست عام 2012 من بعض الشباب الأكراد المنشقين عن جيش النظام، والذين هربوا لإقليم كردستان العراق، وهناك تبنَّاهم الحزب الديمقراطي الكردستاني، وأسس فصيلاً عسكرياً باسم "بيشمركة روج آفا"، وسمي أيضاً "بيشمركة روج"، ولاحقاً تم قبول طلبات التطوع من غير المنشقين عن النظام. ويبلغ تعدادهم ما بين 4000 و8000 عنصر[29].

شاركت "بيشمركة روج" في الحرب ضد "داعش" في العراق ومناطق إقليم كردستان، بعد سيطرة التنظيم على الموصل ومناطق أخرى عام 2014، وأصبحت جزءاً من القوى المموَّلة من التحالف الدولي.

تتبع "بيشمركة روج" وزارةَ البيشمركة في إقليم كردستان وتتلقَّى رواتبها من الوزارة. وفي عام 2015 تبنّى المجلس الوطني الكردي في سورية "بيشمركة روج" كقوة عسكرية تابعة للمجلس، ولكن عملياً لا توجد له أي سلطة فعلية على قرارات وتوجُّهات وتحركات المنظمة، على عكس علاقة وحدات حماية الشعب مع حزب الاتحاد الديمقراطي التي تُعتبر علاقة عضوية، فكِلاهما تأسَّس من نفس المنبع (حزب العمال الكردستاني)، ويتم إدارتهما من قياداته، بينما العلاقة بين إقليم كردستان العراق والمجلس الوطني الكردي هي علاقة "تحالُف قوي"، وإقليم كردستان العراق يتحكم بكثير من قرارات المجلس انطلاقاً من دعمه المادي والسياسي للمجلس، إلا أن العلاقة بين الطرفين ليست علاقة عضوية.

---

[28] المتحدث الرسمي باسم التحالف الدولي الكولونيل واين ماروتو، الحساب الرسمي على "تويتر"، 11/8/2021: https://bit.ly/3AWvcGb

[29] حارث حسن، خضر خضور، تشكيل الحدود الكردية: معادلات النفوذ والنزاع والحَوْكَمة في المناطق الحدودية العراقية السورية، "مركز مالكوم كير – كارنيغي" للشرق الأوسط، 8/8/2021: https://carnegie-mec.org/2021/07/08/ar-pub-84625

الباب الثاني: تقييم مشروع الإدارة الذاتية

أولاً: إنجازات المشروع

حقق مشروع حزب الاتحاد الديمقراطي بعد 2011 إنجازات مهمة مقارنة مع سنوات ما قبل 2011 أثناء حكم حزب البعث، وأهمها القدرة على العمل السياسي العلني، والتواصل مع القاعدة الشعبية بدون قيود أمنية، والسيطرة على حقول النفط والمعابر، واستثمارات المنطقة، والانفتاح الاقتصادي، وافتتاح بعض المنشآت الصناعية التي لم تكن موجودة أثناء حكم البعث.

بالإضافة لذلك، تم فتح معبرَي الوليد (بري) وسيمالكا (نهري) مع إقليم كردستان لاستيراد وتصدير البضائع وتحرُّك المدنيين من الطرفين. وهذه المعابر بالإضافة إلى فوائدها الاقتصادية كانت مفيدة لتواصُل أكراد سورية والعراق وبناء علاقات اقتصادية وسياسية، ولكن هذه العلاقات لم تصل لدرجة جيدة بسبب الخلافات الداخلية "الكردية – الكردية" في سورية من جهة، والخلافات بين حزب الاتحاد الديمقراطي وإقليم كردستان من جهة أخرى، نتيجة خلافات الإقليم مع حزب العمال الكردستاني الذي يعتبر المنظمة الأم لحزب الاتحاد.

والإنجاز الآخر تحقق بظهور الحدود "الكردية – الكردية" لأول مرة تقريباً بشكل منظم، وبإدارة كردية من الطرفين، وعلى مدى طويل ممتد لما يقارب 9 سنوات وحتى اليوم، وساهمت في نُشوء اقتصاد "كردي – كردي" على طرفَي الحدود، مع أن هذه الحدود لا تقع بين دولتين مستقلتين، بل بين كيانين سياسيين بقيادة كردية.

كان سيكون هذا الإنجاز وما تحقق من خلاله من روابط اقتصادية متنامية بين طرفَي الحدود بدايةً وبذرةً لتحوُّل جيوسياسي كبير، إذا سُمح للاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالازدهار من قِبل الطرفين، ولكن هذه الفرصة قابلها ارتفاع وتيرة التنافس "الكردي - الكردي" بين الأحزاب في إقليم كردستان وفي سورية، وهذا التنافس الداخلي

(العنيف في كثير من الأحيان) كان سبباً في عدم الاستفادة بشكل كبير من هذه الحدود المشتركة سياسياً وجغرافياً، ويضاف إلى ذلك أن الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يدير الحدود من طرف العراق هو من حلفاء تركيا ومَن يديره من طرف سورية هو حزب العمال الكردستاني الذي يقاتل تركيا منذ عام 1984.

كما شكل الأكراد في سورية جسماً عسكرياً كان من المستحيل تأسيسه لولا الأوضاع الحالية، ومن الصعب أن يتم حل هذا الجسم مُستقبَلاً، فهو إما سينضم لقوات النظام السوري أو الجيش ضِمن تسويات مستقبلية، أو سيكون له وضعه الخاص في المستقبل.

أما معظم الأهداف السياسية والإدارية والخدمية التي أعلن عنها فهي إما لم تنجح أو لم يتم تحقيقها بالدرجة الكافية.

ثانياً: إخفاقات المشروع

أخفق مشروع الإدارة الذاتية في إنشاء جسم إداري واضح ومتماسك، فمصادر القرار في كل منطقة إدارية منفصلة عن الأخرى، وحتى مصادر القرار ضِمن الإقليم والمقاطعة الواحدة تختلف بين مدينة وأخرى، وأحياناً ضِمن المؤسسات التابعة لنفس الإدارة، وهي غير معروفة ومتناقضة أحياناً، وخاصة لسلطة (الكادرو)، وهو شخص مفوَّض من قِبل حركة المجتمع الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني، وهو لا يخضع لرقابة أي جهة سوى حزب العمال، ولا يمكن لأي جهة أمنية أو رقابية محاسبته إلا بعد موافقة الحزب، وبالتالي فإن مؤسسات الإدارة الذاتية معظمها غير حرة في قراراتها الإدارية.

كما أخفق المشروع سياسياً، فهو حتى الآن محسوب على حزب واحد، وفشل في إقناع الأطراف الأخرى، وخاصة المعارضة في المشاركة في معظم المشاريع التي تم الإعلان عنها منذ عام 2011 وحتى اليوم، وفشل في إثبات أن مشاريعه وطنية سورية بسبب تحكُّم (الكوادر) الذين ينحدرون من منبع سياسي وقومي واحد، فلا تزال الإدارة الذاتية مصبوغة بصبغة حزبية كردية.

وخارجياً، فشلت جميع المشاريع، والمحاولات في الحصول على اعتراف رمزي بمؤسسات كردية على غرار مكاتب إقليم كردستان في الدول الأوروبية التي تحظى باعتراف ومع قدرتها على منح أوراق ثبوتية لرعايا الإقليم بموافقة الحكومة المركزية في بغداد.

وإقليمياً خلقت هذه المشاريع عداوات مع دول الجوار وخاصة تركيا التي ترفض حتى الآن الاعتراف بأن الإدارة الذاتية مستقلة، وتصر على ارتباطها بحزب العمال الكردستاني، كما فشلت الإدارة الذاتية في بناء علاقات جيدة مع إقليم كردستان العراق، بسبب ارتباطاتها مع حزب العمال الكردستاني والتأثر بالعلاقة السيئة بين الحزب والإقليم، ووصلت لدرجة التهديد بالتدخل العسكري لصالح الحزب ضد الإقليم[30].

ثالثاً: التحدِّيَات التي تُواجِه المشروع

ينقسم المشروع الكردي إلى قسمين؛ الأول هو مشروع حزب الاتحاد الديمقراطي وهو الإدارة الذاتية حالياً، والآخر هو مشروع المجلس الوطني الكردي، وهو نظرياً يطالب بفيدرالية قومية للكرد في سورية. وللمشروعين تحدِّيات سياسية وجغرافية من الصعب تذليلها بدون تخفيض سقف المطالب من قِبل الطرفين، وللمشروعين تحدِّيَات مشتركة، بالإضافة لتحدِّيات خاصة بكل مشروع.

يُعتبر الرفض التركي لأي حالة خاصة جغرافياً وسياسياً لأكراد سورية أهم تحدٍّ لنجاح أي مشروع كردي، فتركيا تخشى من أن يشكل أي إقليم كردي جديد على غرار إقليم كردستان العراق إلهاماً ونموذجاً يطالب به أكراد تركيا الأكثر عدداً وانتشاراً من أكراد العراق وسورية، وهو ما تعتبره تركيا العضو في حلف "الناتو" خطراً على أمنها القومي.

ومشروع الفيدرالية القومية التي يطالب بها المجلس الوطني الكردي في سورية[31] يحتاج لتماسك الجغرافيا الكردية وهو أمر غير موجود في سورية، فمنطقة الجزيرة منفصلة عن

---

[30] محمود برخدان يحذر PDK: لن نقف مكتوفي الأيدي حيال أي هجوم يُشن على قوات الدفاع الشعبي، وكالة "هاوار"، 2/8/2021: https://bit.ly/3xXL9u5

[31] لم نفرد فقرة في البحث خاصة بهذا المشروع؛ لأنه مشروع نظري ولم يطبق شيء منه على الأرض.

"عين العرب/ كوباني"، وهذه الأخيرة منفصلة عن "عفرين"، ويضاف إلى ذلك أن "عفرين أصبحت تحت السيطرة التركية ولن تكون ضِمن أي مشروع كردي بدون موافقة تركيا.

ومشروع الإدارة الذاتية يحتاج لكسب ثقة الجماهير وهو ما لن يتوفر إلا بمنح السكان المحليين سلطة وصلاحيات حقيقية، وليست شكلية، وإبعاد الصبغة الحزبية والكردية عن الإدارة، وهو تحدٍّ من الصعب أن يتم تجاوُزه بسبب التعنت الواضح لحزب العمال الكردستاني في التعامل مع الإدارة الذاتية والرغبة في السيطرة عليها وعلى قراراتها[32].

أما المشروع الكردي العامّ، فالعائق الأكبر أمامه هو الخلافات "الكردية – الكردية" بين الطرفين الرئيسيين وإصرار الطرفين على الارتباط بأطراف خارجية وتفضيل مصالح تلك القوى على المصالح الداخلية لأكراد سورية.

يُعتبر عدم توفير الخدمات عائقاً كبيراً أمام نجاح مشروع الإدارة الذاتية القائم حالياً، فالكهرباء والمياه الصالحة للشرب وانتشار البطالة بنِسَب عالية جداً واقتصار العمل على التطوع ضِمن تشكيلات عسكرية، وإهمال القطاع الزراعي والصحي كل هذه تُعَدّ عراقيل أمام نجاح أي مشروع كردي في المنطقة، وستسبب استياءً شعبياً واسعاً، وقد تصطدم بها أي قوة مستقبلاً. ولا يقل عن هذا التحدي انتشار الفساد الإداري المالي وعدم مكافحته بشكل جِدّي حتى الآن.

الباب الثالث: مستقبل مشروع الإدارة الذاتية

سيكون مشروع الإدارة الذاتية في سورية أمام عدة سيناريوهات مستقبلية تختلف من حيث متطلبات تحققها، واحتمالية تحققها، ومواقف الدول من كل سيناريو، ولكل سيناريو فترة زمنية من المتوقع أن يتحقق ضِمنها، فقد لا يكون أحد السيناريوهات قابلاً للتحقق ضِمن المدى القصير، ولكنه قابل للتحقق ضِمن المدى المتوسط أو الطويل.

---

[32] "العمال الكردستاني" يوجّه "PYD" إلى تشديد قبضته على مؤسسات "الإدارة الذاتية"، "تلفزيون سوريا"، 3/8/2021: https://www.syria.tv/123963

ستلعب الدول الفاعلة في سورية -وخاصةً تركيا- دوراً رئيسياً في تحديد شكل حلّ القضية الكردية في سورية، والعمل على تحقيق سيناريو مُوافِق لمصالحها، ولا سيما ضِمن المستقبل المنظور، وفيما يَلِي أهمّ هذه السيناريوهات.

أولاً: سيناريو الوضع الراهن

1. التوصيف

ستبقى الأوضاع في سيناريو (الوضع الراهن) مثلما هي عليه الآن دون تغييرات جذرية في المشروع. يتفق هذا السيناريو مع الوضع السوري العامّ الذي من المتوقع أن يستمر على مدى سنة إلى سنتين محافظاً على وضعه الراهن دون تغيير، وأيضاً يبدو متوافقاً مع رغبة الولايات المتحدة حالياً في عدم حصول تصعيد عسكري خاصة في شرق الفرات بين حليفتها قوات سورية الديمقراطية وتركيا.

من المتوقع أن تشهد مناطق من ريف حلب مثل منبج وتل رفعت تصعيداً عسكرياً تركياً ضد قوات سورية الديمقراطية، وقد تتسبب في تغيُّر خارطة السيطرة في تلك المنطقة لصالح تركيا، ولكنها غالباً لن تتمدد نحو مناطق شرق الفرات.

خسارة الإدارة الذاتية لمناطق من ريف حلب إذا ما حدث تصعيد ستكون غالباً ضِمن اتفاق "روسي - تركي" ومحاولة من روسيا لإرضاء تركيا في ريف حلب، مقابل تحقيق روسيا مكاسب في ريف إدلب من خلال قضم مناطق من المعارضة.

من غير المتوقع أن تشهد "عين العرب/ كوباني" أي تصعيد عسكري تركي بسبب خصوصيتها الكردية، واحتمال تعرُّض تركيا لاتهامات بممارسة التطهير العرقي على غرار ما حصل في "عفرين"، ولكن ضِمن هذا السيناريو من المتوقع أن يتم إجبار قوات سورية الديمقراطية على منح النظام صلاحيات أكثر قد تكون موافقة لما منحتها الإدارة الذاتية للنظام في "تل رفعت" ومحيطها حالياً.

ستحاول تركيا سواء من خلال عمليات عسكرية محدودة، أو عمليات عن طريق طائرات استطلاع استهداف قيادات أمنية وعسكرية لوحدات حماية الشعب، ولا سيما المرتبطين بحزب العمال الكردستاني.

2. محدِّدات السيناريو

كي يتحقق هذا السيناريو لا بد من ضمان عدم قيام تركيا بأي عمل عسكري كبير ضد قوات سورية الديمقراطية، واستمرار الدعم الأمريكي لقوات سورية الديمقراطية عسكرياً، وتوفير حماية من خلال ضمانات باستمرار الدعم، وعدم السماح لتركيا بأي عمل عسكري واسع.

سيكون النظام رافضاً لأي وضع راهن يسمح للإدارة الذاتية بالبقاء محتفظةً بصلاحياتها العسكرية والسياسية والإدارية في شمال وشرق سورية، ولكنه لن يحاول تغيير هذا الوضع بالقوة، وكذلك تركيا رافضة لمشروع الإدارة الذاتية الحالي وتحكم حزب العمال الكردستاني بها، ولكنها لن تقوم بأي عمل عسكري كبير يغير كثيراً من الوضع الراهن.

أما الولايات المتحدة فستواصل الدعم العسكري والإنساني لمناطق الإدارة الذاتية وقوات سورية الديمقراطية، وغالباً ستحاول مرة أخرى إحياء الحوار "الكردي – الكردي" في سبيل إقناع الإدارة الذاتية بإشراك قوى أخرى في الإدارة مقربة من تركيا من شأنها تغيير موقف تركيا إزاء شمال وشرق سورية. أمّا روسيا فستحاول إحياء مفاوضات الإدارة الذاتية مع النظام في سبيل عقد اتفاق بين الطرفين يسمح للنظام بالعودة للمنطقة، وبالتالي الاستفادة من النفط، وقطع الطريق أمام الولايات المتحدة للاستفراد بالمنطقة.

3. احتمالية السيناريو

احتمالية تحقُّق هذا السيناريو كبيرة بسبب توافُقه مع الأوضاع السورية عموماً، فمن المتوقع أن تبقى الأوضاع السياسية والميدانية في سورية خلال سنة قادمة على وضعها الراهن، وبسبب عدم وجود رغبة تركية حالياً في شنّ عمليات كبيرة ضد قوات سورية

الديمقراطية في شرق الفرات خاصة بعد عملية "نبع السلام" التي أصبحت من خلالها تتحكم بالطريق الدولي "M4" وبمصدر مياه الشرب في محطة علوك بريف "رأس العين" التي تغذي مدينة "الحسكة" ومناطق أخرى، وبإمكانها الضغط لتحقيق مكاسب دون عمليات عسكرية على المدى القصير.

ولكن الصمت التركي في المدى القصير لا يعني أن تركيا ستقبل بقاء الوضع الراهن طويلاً بهذا الشكل على حدودها، فهي لا تزال تجد فيه خطراً على أمنها القومي، ومرتبطاً بحزب العمال الكردستاني.

ثانياً: سيناريو اتفاق قوات سورية الديمقراطية والنظام

1. توصيف السيناريو

تحاول روسيا جاهدةً عَقْد اتفاق بين قوات سورية الديمقراطية والنظام، وتوسطت بين الطرفين لإجراء عدة جولات حوارية، كانت الأولى بعد عملية "غصن الزيتون" التركية عام 2018، ونتج عنها توصل الطرفين لاتفاق خاص بمنطقة "عفرين" وريف حلب الشمالي يقضي بانتشار قوات النظام السوري في مناطق نفوذ قوات سورية الديمقراطية مقابل مشاركته في الحرب ضد تركيا[33]، وانسحبت بموجب الاتفاق قوات سورية الديمقراطية من عدة أحياء في مدينة حلب كانت خاضعة لسيطرتها وتحديداً لسيطرة وحدات حماية الشعب منذ عام 2016[34].

استمرت بعد ذلك الجولات الحوارية بين الطرفين برعاية روسية، ولكن شروط كِلا الطرفين بدت تعجيزية لدى الطرف الآخر، وفشلت حتى الآن جميع جولات المفاوضات بين الطرفين، ولكن من غير المستبعَد أن تنجح المفاوضات في جولات قادمة.

---

[33] اتفاق بين الأكراد ودمشق يقضي بدخول الجيش السوري إلى عفرين لصدّ الهجوم التركي، "فرانس 24"، 19/2/2018: https://bit.ly/3ja5FDH

[34] انسحبت وحدات حماية الشعب من أحياء الهلك وبعيدين والشقيف والشيخ خضر والشيخ فارس بموجب اتفاقية بينها وبين النظام.

من المتوقع في هذا السيناريو أن يمنح النظام للإدارة الذاتية درجةً أو شكلاً من أشكال اللامركزية الإدارية، وحقوقاً ثقافية متعلقة بالتعليم في المناطق الكردية من شمال وشرق سورية، ولكن لن يوافق النظام على منح صلاحيات واسعة في مجال التعليم للإدارة الذاتية في المناطق ذات الغالبية العربية في شمال وشرق سورية. وبموجب هذا الاتفاق سيمنح النظام قوات سورية الديمقراطية خصوصية عسكرية ضِمن قواته (الجيش)، وهي النقطة الأكثر خلافاً بين الطرفين حتى اليوم، وإن تحقق ذلك فسيكون ذلك إنجازاً لقوات سورية الديمقراطية؛ لأنها ستحصل لأول مرة على اعتراف من "الحكومة المركزية".

سيبقى حزب الاتحاد الديمقراطي وقوات سورية الديمقراطية في هذا السيناريو مسيطرين في المناطق الكردية، حتى الوصول إلى حل سياسي عامّ في سورية، والذي قد يأخذ وقتاً لا يقل عن (2-4) سنوات، أما بعد ذلك فلن يكون للحزب فرصة سوى خيار واحد وهو الدخول ضِمن التسوية السياسية السورية.

هذا السيناريو لن يتحقق على المدى القريب (1-2 سنة)، فالسيناريو الأول يمتلك محدِّدات التحقق على المدى القريب أكثر من الثاني، ولكنه من المتوقع أن يحدث على المدى المتوسط (2-4) سنوات، أو الطويل، أو ضِمن تسوية سورية عامة، والأخيرة أيضاً من غير المتوقع أن تحصل إلا على المدى المتوسط أو الطويل.

2. محدِّدات السيناريو

يُعتبَر الضغط الذي يُتوقَّع أن تمارسه روسيا على النظام ورغبتها في قطع الطريق على الولايات المتحدة للتفرُّد بإدارة منطقة شرق الفرات من نقاط القوة لهذا السيناريو، ويُعتبَر الرفض الأمريكي لأي تواجُد للنظام في مناطق النفط بشرق الفرات أكبر المعيقات لهذا السيناريو، ومن غير المتوقع حالياً وجود أي بوادر لاتفاق "روسي أمريكي" لحل هذا الخلاف. يضاف إلى ذلك الرفض الشعبي لأي تواجُد للنظام في مناطق شرق الفرات وخاصة الفروع الأمنية، والذي يعتبر من عوائق تحقُّق هذا السيناريو على المدى القريب، ويستلزم تحقُّقه ضمان عدم قيام الأجهزة الأمنية بأي نشاطات أمنية في مناطق شمال وشرق سورية.

على الرغم من تكرار قيادات الإدارة الذاتية فكرة أن الولايات المتحدة لا تتدخل في الحوار بينهم وبين النظام السوري[35]، فإن ذلك غير دقيق على الأرجح، فواشنطن أعلنت مسبقاً أنها لن تسمح للنظام بالاستفادة من حقول النفط، وضغطت على قوات سورية الديمقراطية للالتزام بعقوبات "قيصر"، وتقليل كميات النفط التي تبيعها للنظام.

يفضل حزب الاتحاد الديمقراطي، وعدد من الأحزاب الأخرى، باستثناء أحزاب المجلس الوطني الكردي، النظام على تركيا وفصائل المعارضة السورية بسبب العلاقات التاريخية بين النظام وحزب العمال الكردستاني من جهة، والتجربة السيئة للفصائل وتركيا في "عفرين" من جهة أخرى، مما جعلها بديلاً "سيئاً" في نظر تلك الأحزاب وقاعدتها الجماهيرية، لذلك فإذا خُيرت الإدارة الذاتية بين النظام والمعارضة فمن المتوقع أنها ستختار الاتفاق مع النظام.

وتركيا من طرفها ستكون مُوافِقة على أي اتفاق يُبعد قوات سورية الديمقراطية عن حدودها ويُضعف من احتمالية حصول الأكراد في سورية على حالة خاصة سياسياً وجغرافياً، حتى ولو كان ثمن ذلك بقاء الأسد.

3. احتمالية السيناريو

احتمالية تحقُّق هذا السيناريو في المدى القريب ضعيفة جداً بسبب المُعِيقات التي لا تزال تعترضه، وتذليل هذه المُعِيقات يستلزم وقتاً طويلاً من جهة، وتفاهُمات دولية وخاصة بين روسيا والولايات المتحدة من جهة ثانية. ومن ناحية ثالثة، عودة النظام حالياً تعني مجيء إيران والميليشيات الموالية لها أيضاً، وهذا غير مقبول من الولايات المتحدة إن لم تكن هناك ضمانات بمنع حدوث ذلك.

سيكون هذا السيناريو مقبولاً في حال تغير شكل النظام و"سلوكه" كما يطالب الأمريكيون، وهو إنْ تحقَّق فسيكون على المدى البعيد، وفي فترة لا تقل عن 4 – 6 سنوات أخرى.

---

[35] قيادية كردية تتوقع موعد انسحاب القوات الأمريكية من شمال شرق سورية، "روسيا اليوم"، 2/8/2021: https://ar.rt.com/qytg

لا توجد أي خيارات أمام الإدارة الذاتية على المدى البعيد سوى الاتفاق مع النظام، أو الانخراط في حل سياسي يشمل عموم سورية، وبشكل يمنحها خصوصية إدارية، مع ضمان عدم استفراد حزب العمال الكردستاني بهذه الإدارة، خاصة أنه لا توجد خطة أمريكية واضحة لإنشاء إدارة في شمال وشرق سورية منفصلة عن دمشق، أو الاعتراف بالإدارة الحالية.

ثالثاً: اتفاق "كردي – كردي"

1. توصيف السيناريو

بدأت في نيسان/ إبريل 2020 مفاوضات "كردية – كردية" برعاية أمريكية وقائد قوات سورية الديمقراطية مظلوم عبدي للوصول لاتفاق سياسي وإداري وعسكري بين الطرفين الكرديْنِ (المجلس الوطني الكردي- وحزب الاتحاد الديمقراطي)، وفي حال نجحت المفاوضات ووصل الطرفان لاتفاق سياسي وإداري وأمني فمن المتوقع أن يتغيَّر شكل الإدارة الذاتية من خلال مشاركة تكتلات سياسية كانت خارج الإدارة الذاتية، وبالتالي التقليل من تدخُّلات حزب العمال الكردستاني في شؤون الإدارة الذاتية، والسماح بعودة "بيشمركة روج" التابعة للمجلس الوطني الكردي إلى سورية، وهي قوة يمكن اعتبارها ذات موقف إيجابي من تركيا، وعودتها -إنْ حصلت- قد تغير من موقف تركيا إيجاباً تجاه الإدارة الذاتية.

سيؤثر هذا السيناريو على وضع المنطقة الكردية من الناحية السياسية، فلن تبقى حِكْراً على حزب الاتحاد الديمقراطي وقوات سورية الديمقراطية، ومن المتوقَّع في هذا السيناريو إنشاء قوة عسكرية جديدة باسم مختلف يضمّ فصائل مثل "بيشمركة روج" و"قوات النخبة" التابعة لتيار الغد السوري الذي يقوده أحمد الجربا.

2. محدِّدات السيناريو

كي يتحقق هذا السيناريو لا بد من توافر رغبة حقيقية لدى الطرفين للوصول إلى اتفاق سياسي وإداري وعسكري، وكذلك موافقة إقليم كردستان وحزب العمال الكردستاني باعتبارهما المصدر الأول لقرارات الطرفين.

3. احتمالية السيناريو

احتمالية تحقُّق هذا السيناريو على المدى القصير قليلة بسبب وجود خلافات عميقة بين الطرفين، ومن غير المتوقع أن يتم حلها بسهولة، بل من المتوقع أن تتعمق هذه الخلافات أكثر بسبب العمليات العسكرية التركية ضد حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان، واتهام الحزب للإقليم بمساعدة تركيا في عملياتها ضده، وتأثير هذه العمليات على علاقات الأكراد السوريين بين بعضهم من منطلق أنّ كل طرف منهم تابع لأحد طرفَي الصراع هناك. وقد ازدادت بوادر التصعيد بين الطرفين مؤخراً، فبعد فترة من الهدوء عادت الاعتقالات لتطال عناصر المجلس الوطني الكردي من جديد في مناطق الإدارة الذاتية، ووصلت حدّ التهديد بالتدخل العسكري لصالح حزب العمال الكردستاني ضد قيادة إقليم كردستان، وهذا يعني بالضرورة تهديداً لحلفاء الإقليم في شمال وشرق سورية.

الخُلاصة

يبدو واضحاً أن الحركة الكردية في سورية مثلها كمثل غيرها من الحركات الكردية في العراق وتركيا وإيران، شهدت طفرة في النشاط في وقت ضعُفت فيه الدول المسيطرة عليها، وخاصة في ظل الحروب الكبرى، وقد حدث ذلك خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية وحربي الخليج، وهو ما حصل لاحقاً في سورية، ودائماً تسعى الحركات الكردية لاستغلال الدعم الخارجي والتناقضات الإقليمية لتمرير مشاريعها، ولكن الخلافات الداخلية الكردية دائماً ما تكون هي الخطر الأكبر، والسبب الرئيسي في فشل أي مشروع كردي، وعدم الاستفادة من الظروف الدولية والإقليمية.

بالنظر للمشاريع الكردية التي طرحها وفرضها حزب الاتحاد الديمقراطي على الساحة في سورية نلاحظ بأنّ الحزب صعد سريعاً في سُلَّم التطبيقات العملية لمشاريعه خلال السنوات ما بين 2012 – 2017، ولكنه عاد وخسر تدريجياً ما بناه خلال تلك السنوات، وتعود هذه الخسارة لعدة أسباب رئيسية أولها التدخل العسكري التركي في ثلاث حملات (درع الفرات 2016، غصن الزيتون 2018، نبع السلام 2019)، وفشل الحزب في إقناع الدول الفاعلة في الملف السوري وخاصةً الولايات المتحدة وروسيا بمشروعه في سورية، وطرح وتطبيق الحزب لمشاريع غير واقعية من الناحية الجغرافية والجيوسياسية في سورية، وهو حالياً يسعى للحفاظ على مشروعه القائم المتمثل بـ(الإدارة الذاتية في شمال وشرق سورية)، والحفاظ على ما تبقَّى تحت سيطرته من الجغرافيا السورية.

يريد قادة حزب العمال الكردستاني -وبدعم من بعض الشخصيات داخل وحدات حماية الشعب- استخدامَ سورية كعمق إستراتيجي للنشاط ضد تركيا، وهي إستراتيجية لن تدعمها الولايات المتحدة أبداً بل من المحتمل أن تخاطر بالعلاقة معها. ويُعتبَر إصرار حزب العمال الكردستاني على التحكم في الإدارة الذاتية وجعلها أداة للضغط على تركيا أهم نقطة ستؤثر على مُستقبَل مشروع الإدارة الذاتية في سورية، وهي أهم نقطة تؤثر حالياً على علاقة الإدارة الذاتية مع القوى الخارجية الفاعلة في الشأن السوري ومع السكان في مناطقها، ولا سيما العرب وجزء من الأكراد أيضاً، فالسكان يعانون من تحكُّم أشخاص لا يعرفونهم، ولا يخضعون لأي نوع من الرقابة الشفّافة بالإدارة ومؤسساتها، ويطالبون بأن يكون القرار بيد السكان المحليين.

سيكون بقاء الإدارة الذاتية بوضعها الراهن لأسباب اقتصادية وأمنية مرتبطاً بعدم توفُّر البدائل المناسبة، سواء من جهة النظام الذي يعاني في مناطقه من أزمة اقتصادية خانقة، بالإضافة إلى أزماته السياسية والأمنية، أو من جهة بعض فصائل المعارضة التي فشلت في إدارة مناطق مثل عفرين، ويخشى الأكراد من تعرُّضهم للانتهاكات في حال سيطرت المعارضة على مناطقهم.

وكذلك يرتبط بقاء الإدارة الذاتية بمواقف الدول الفاعلة في سورية التي لم تتفق حتى الآن على حل سياسي للأزمة السورية، لذلك فإن السيناريو الأقرب للتحقق على المدى القريب هو سيناريو (الوضع الراهن)، ولكن من الصعب أن يبقى الوضع على ما هو عليه دون تغيير في حال لم تُغيِّر الإدارة الذاتية سياساتها وطريقة إدارتها للمنطقة، وخاصة إذا بدأ السوريون بالخطوات الأولى للحل السياسي، فحينها ستتوفر بدائل قد يفضلها السكان المحليون على نظام الإدارة الذاتية القائم حالياً.

تزداد احتمالية تحقُّق سيناريو الاتفاق بين قوات سورية الديمقراطية والنظام خلال المدى المتوسط والطويل (أكثر من سنتين)، وفي ظل رفض الإدارة الذاتية لنظام المصالحات فهناك فرصة لمنحهم شكلاً من اللامركزية الإدارية ولكن بعد ضغوط عسكرية تركية على الإدارة الذاتية، وضغوط روسية على النظام، وبعد إرضاء تركيا ومَنْحها ضماناتٍ بعدم سيطرة حزب العُمال الكردستاني على إدارة هذه المنطقة، وتوصُّل روسيا وأمريكا لتفاهُمات حول شرق الفرات.

ستواصل تركيا الضغط لتقليص المنطقة الجغرافية التي يسيطر عليها الأكراد في سورية، أثناء سعيها إلى اجتثاث حزب العُمال الكردستاني منها، وتتفق في الواقع الولايات المتحدة وتركيا على ضرورة طَرْد حزب العمال الكردستاني كشرط أساسي لإضفاء الشرعية على الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية، أو على الأقل لوقف الأعمال العدائية بين تركيا وقوات سورية الديمقراطية، وفي حال استخدم البَلَدان نفوذهما لتحقيق هذه الغاية، ستساعد جهودهما في تحقيق نوع من الاستقرار في المنطقة.

أما روسيا فستحاول غالباً البحث عن فرص للتأثير على الأحداث على الأرض في المناطق التي تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، ولا سيما من خلال التواصل مع القبائل العربية المقربة من النظام، كقبيلتَيْ "طي" و"جبور" وجزء من "البقارة"، فهي تجد في القبائل بديلاً لفصيل عسكري منظَّم ضد قوات سورية الديمقراطية، وهذا من شأنه أن يؤثر على أي مشروع كردي في المستقبل في حال تم

استخدام النعرات القومية، لا سيما في المناطق الكردية التي يتواجد فيها قبائل عربية مثل "طي"، و"الشمر" و"الجبور" وخاصة إذا حاول الأكراد تهميش دور روسيا والاعتماد على الولايات المتحدة فقط.

يمكن القول: إن نجاح أي مشروع كردي مرهون بوجود دعم خارجي، فهو بمثابة صمام الأمان له، ويعتبر حالياً الوجود الأمريكي بمثابة هذا الصمام، ولكن من غير المتوقع أن يبقى الدعم الأمريكي على النحو الحالي في ظل تنامي قوة حزب العمال الكردستاني في شمال وشرق سورية على العكس مما تريده واشنطن وأنقرة، لذا لا بد من إقناع "العمال الكردستاني" بتغيير سلوكه تجاه أكراد سورية، وإلا فإن سيناريوهات سوداء ستكون أمام أي مشروع كردي في سورية مستقبلاً حتى لو كانت بعيدة عن الانفصال والتقسيم طالما كان حزب العمال الكردستاني يتواجد بقوة ضِمن المشروع.

ومن المؤكد أنّ هناك تفاهُمات ومفاوضات بين الدول الكبيرة لرسم مستقبل سورية عموماً ومن بينها مستقبل المناطق الكردية، ومن المتوقع أنّ تركيا ستستطيع إقناع روسيا والولايات المتحدة بأحقية مخاوفها ما دام تأثير حزب العمال الكردستاني واضحاً في سياسة الإدارة الذاتية وقوات سورية الديمقراطية.

إنّ بقاء القضية الكردية في سورية عالقة دون حل سيشكل مصدراً للتدخل الخارجي في سورية مستقبَلاً، لذلك يجب عدم إنكار أي طرف سياسي في سورية وجود مَظالِم تعرض لها الأكراد في سورية، وعلى الأكراد عدم الاستقواء بأطراف خارجية، فالأفضل لقضيتهم وللقضية السورية سياسياً واقتصادياً أن يتم حلّ القضية الكردية بطرق سلمية تحفظ لسورية وحدتها السياسية والجغرافية والمجتمعية.

مـول اوف اسـطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشـاك شـهير
اسـطنبول - تـركيـا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co